

أوروبا وتصدير أزمة الهجرة:

التداعيات الأمنية والسياسية على شمال إفريقيا ومنطقة الساحل



صادر عن:
منصة دراسات الأمن والسلام

التاه محمد حرمه

حاصل على درجة الماجستير في العلوم السياسية والإدارة العامة من جامعة أنقرة حجي بيرم بتركيا. تتركز اهتماماته البحثية حول قضايا الانتقال الديمقراطي، والعلاقات المدنية-العسكرية، وسياسات الهجرة، مع تركيز خاص على التحولات الأمنية والسياسية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا. له عدد من الأبحاث المحكمة المنشورة باللغات العربية والإنجليزية والتركية، تناولت قضايا العلاقات المدنية-العسكرية، والتحولات السياسية، وقضايا الأمن والهجرة في إفريقيا.



ملخص

تبحث هذه الدراسة في تحولات سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير النظامية، مع التركيز على تنامي المقاربة الأمنية وانتقال جزء من إدارة الحدود الأوروبية إلى دول شمال إفريقيا والساحل. وتنطلق الدراسة من تحليل ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي لعام 2024، والشراكات التي طورها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، بهدف فهم كيفية انتقال مسؤوليات ضبط الهجرة إلى خارج الحدود الأوروبية.

وتتناول الدراسة سياسة «تصدير الحدود» من خلال دراسة حالات تونس وموريتانيا والنيجر، مع التركيز على آثارها في دول العبور والمجتمعات الحدودية. وتوضح أن تعزيز الرقابة على مسارات الهجرة قد يساهم في تقليل بعض التدفقات نحو أوروبا، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى إنهاء الظاهرة، بل قد يعيد تشكيل طرق الهجرة وينقل جزءاً من تكاليف إدارتها إلى الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط.

كما تبحث الدراسة في الأبعاد السياسية والأمنية لهذه السياسات في منطقة الساحل، مع التأكيد على أن التعاون الأوروبي في مجال الهجرة لا يمكن اعتباره سبباً مباشراً للأزمات السياسية أو الأمنية، لكنه قد يتفاعل مع عوامل قائمة مثل ضعف المؤسسات والهشاشة الاقتصادية وتراجع الثقة في الدولة.

وتخلص الدراسة إلى أن إدارة الهجرة بصورة مستدامة تتطلب تجاوز المقاربة الأمنية الضيقة، والانتقال نحو شراكة أكثر توازناً تجمع بين ضبط الحدود، والتنمية المحلية، وتوسيع مسارات الهجرة القانونية، وتعزيز مشاركة دول المنشأ والعبور في صياغة السياسات المتعلقة بالهجرة.

الكلمات المفتاحية: سياسات الهجرة الأوروبية، تصدير الحدود، أمنة الهجرة، شمال إفريقيا، منطقة الساحل.

مقدمة

أصبحت الهجرة عبر البحر المتوسط خلال العقد الأخير إحدى القضايا الرئيسية التي تحكم العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا والساحل. فلم تعد مجرد حركة بشرية مرتبطة بالبحث عن فرص اقتصادية أو تحسين الظروف المعيشية، بل تحولت إلى ملف تتداخل فيه اعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية، في ظل استمرار النزاعات، وضعف فرص العمل، وتراجع الاستقرار في عدد من مناطق الجوار الجنوبي لأوروبا.

وقد دفعت هذه التحولات الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في طريقة تعامله مع الهجرة غير النظامية. فبعد أن كانت إدارة هذا الملف ترتبط بدرجة كبيرة باستقبال الوافدين وضبط الحدود الداخلية بين الدول الأوروبية، انتقل التركيز تدريجياً إلى الحد من الوصول قبل بلوغ الأراضي الأوروبية، من خلال توسيع التعاون مع دول المنشأ والعبور، ودعم قدراتها في مراقبة الحدود، ومكافحة شبكات التهريب، وتعزيز آليات العودة وإعادة القبول. وفي هذا السياق برز مفهوم «تصدير الحدود»، الذي يشير إلى انتقال جزء من مسؤوليات إدارة الهجرة الأوروبية إلى خارج حدود الاتحاد.

ولم يقتصر هذا التحول على الجانب الأمني، بل ارتبط أيضاً بحسابات سياسية واقتصادية أوسع. فمن جهة، تواجه بعض الدول الأوروبية تحديات ديموغرافية ونقصاً في اليد العاملة في عدد من القطاعات، وهو ما يزيد الحاجة إلى أنماط محددة من الهجرة النظامية. ومن جهة أخرى، أصبحت الهجرة غير النظامية موضوعاً رئيسياً في النقاشات السياسية الداخلية، خاصة مع صعود التيارات الشعبوية والأحزاب اليمينية التي ربطت بينها وبين قضايا الأمن والهوية والضغط على الخدمات العامة.

وفي المقابل، أدى توسع الدور الأوروبي في إدارة هذا الملف إلى منح دول شمال إفريقيا والساحل أدواراً متزايدة داخل هذه المنظومة. فلم تعد مجرد مناطق عبور، بل أصبحت تشارك في مهام مرتبطة بمراقبة الحدود، والحد

من الحركة غير النظامية، والتعاون في عمليات العودة. وأثار هذا التحول تساؤلات بشأن طبيعة هذه الشراكات، ومدى التوازن في توزيع المسؤوليات والتكاليف بين الاتحاد الأوروبي والدول التي باتت تتحمل أدواراً متزايدة في إدارة الهجرة خارج حدوده.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في شمال إفريقيا والساحل، حيث تتداخل الهجرة مع أوضاع اقتصادية واجتماعية وأمنية معقدة. فبعض المجتمعات الحدودية ترتبط تاريخياً بحركة الأشخاص والتجارة غير الرسمية، كما أن ضعف فرص العمل ومحدودية القدرات المؤسسية قد يجعلان من سياسات ضبط الحدود عاملاً مؤثراً في أنماط اقتصادية واجتماعية قائمة. لذلك، قد يسهم تشديد الرقابة في تقليص بعض التدفقات على المدى القصير، لكنه قد يدفع في الوقت نفسه إلى ظهور مسارات بديلة أو نقل جزء من الضغوط إلى مناطق أخرى.

وفي ضوء هذه التحولات، تتناول هذه الدراسة تطور سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، مع التركيز على انتقال جزء من مسؤوليات إدارة الحدود إلى دول شمال إفريقيا والساحل. كما تحلل ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي لعام 2024، والشراكات التي طورها الاتحاد الأوروبي مع دول مثل تونس وموريتانيا، إلى جانب دراسة حالة النيجر لفهم الأبعاد الأمنية والمحلية لهذه السياسات. وتستفيد الدراسة كذلك من حالي تركيا وغرب البلقان لفحص قدرة شبكات الهجرة غير النظامية على التكيف مع تشديد الرقابة وإعادة توجيه مسارات الحركة.

وتنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي: كيف تطورت سياسة الاتحاد الأوروبي في إدارة الهجرة غير النظامية خارج حدوده، وما الآثار التي ترتبت على انتقال جزء من مسؤوليات ضبطها إلى دول شمال إفريقيا والساحل؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يجري تحليل مدى فاعلية سياسات الرقابة والاحتواء الأوروبية، وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية للدول التي أصبحت تؤدي أدواراً متزايدة في إدارة حركة الهجرة.

وتقوم الدراسة على فرضية مفادها أن المقاربة الأمنية الأوروبية أسهمت في الحد من بعض مسارات الهجرة، لكنها لم تؤدّ إلى إنهاء الظاهرة أو معالجة أسبابها الأساسية. فالهجرة تتأثر بعوامل تتجاوز مسألة الحدود، من بينها الأوضاع الاقتصادية، وضعف المؤسسات، واستمرار النزاعات، والتفاوت في فرص التنمية. ومن ثم، فإن تقييم هذه السياسات لا ينبغي أن يعتمد فقط على عدد المهاجرين الذين لم يصلوا إلى أوروبا، وإنما يجب أن يشمل أيضاً آثارها على الدول والمجتمعات التي أصبحت تتحمل أدواراً جديدة في إدارة هذه الظاهرة.

ولا تقوم هذه الدراسة على افتراض أن التعاون الأوروبي-الإفريقي في مجال الهجرة يمثل إشكالية في حد ذاته، إذ تظل مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتعزيز قدرات إدارة الحدود، مجالات مشروعة للتعاون بين الطرفين. غير أن الإشكالية الأساسية ترتبط بطبيعة هذا التعاون وتوازن أولوياته، عندما يصبح البعد الأمني المحدد الرئيس للعلاقة، في مقابل محدودية الاهتمام بالأبعاد التنموية والاجتماعية التي تشكل جزءاً من البيئة المنتجة للهجرة. ومن ثم، تقدم الدراسة قراءة تحليلية توازن بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وتناقش انعكاسات التحولات الأوروبية على طبيعة العلاقة مع دول الجوار الجنوبي.

وفي هذا الإطار، تستند الدراسة إلى مقاربتين أمنيتين الهجرة وتصدير الحدود لفهم التحول الذي طرأ على إدارة الاتحاد الأوروبي للهجرة غير النظامية. فلم تعد الهجرة تُعامل باعتبارها ظاهرة اجتماعية واقتصادية فحسب، بل أصبحت جزءاً من منظومة أوسع لإدارة المخاطر وحماية الحدود.

ويساعد مفهوم «تصدير الحدود» على تفسير انتقال جزء من وظائف إدارة الهجرة الأوروبية إلى خارج أراضي الاتحاد، عبر شبكة من الشراكات مع دول العبور تشمل مراقبة الحدود، ومكافحة شبكات التهريب، وآليات العودة وإعادة القبول.

وتعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل تطور السياسات الأوروبية والوثائق المرتبطة بها، ودراسة حالات تونس وموريتانيا والنيجر، مع الاستفادة من التجربة التركية ومسارات غرب البلقان لفهم قدرة شبكات الهجرة على التكيف مع التحولات في سياسات الرقابة والاحتواء. ولا تفترض الدراسة وجود علاقة سببية مباشرة بين سياسات الهجرة الأوروبية والأزمات السياسية أو الأمنية في دول المنطقة، وإنما تبحث في كيفية تفاعل هذه السياسات مع عوامل داخلية قائمة، مثل هشاشة المؤسسات، والضغوط الاقتصادية، والتحديات التي تواجه المجتمعات الحدودية.

أولاً: المفارقة الأوروبية: الهجرة الانتقائية تحت ضغط التحولات الديموغرافية والشعبوية

ارتبط تطور سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي خلال العقود الأخيرة بمجموعة من التحولات الديموغرافية والاقتصادية والأمنية التي فرضت على الدول الأوروبية إعادة النظر في طريقة تعاملها مع حركة السكان. فمن جهة، تواجه العديد من دول الاتحاد تراجعاً في معدلات النمو السكاني وارتفاعاً في نسبة كبار السن، وهو ما أدى إلى زيادة الحاجة إلى العمالة الأجنبية في عدد من القطاعات الاقتصادية. وتشير بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي إلى استمرار ارتفاع نسبة كبار السن في عدد من الدول الأوروبية، ولا سيما إيطاليا واليونان، الأمر الذي يفرض ضغوطاً متزايدة على أسواق العمل وأنظمة التقاعد والرعاية الاجتماعية [1].

ومن جهة أخرى، أدى ارتفاع أعداد المهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء إلى جعل الهجرة قضية سياسية وأمنية حاضرة بقوة في النقاشات الأوروبية الداخلية، خاصة بعد أزمة اللجوء عام 2015، التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التعاون بين مؤسساته ودوله الأعضاء في مجال إدارة الحدود والهجرة [2].

ويكشف هذا التطور عن إشكالية أساسية في السياسة الأوروبية تجاه الهجرة؛ إذ لم تتجه دول الاتحاد إلى رفض الهجرة بصورة عامة، وإنما سعت إلى تنظيمها وفق احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية. فقد عملت المؤسسات الأوروبية على تطوير مسارات قانونية تستهدف جذب الفئات التي تحتاج إليها الأسواق الأوروبية، وخاصة أصحاب المهارات والكفاءات، في حين شددت في الوقت نفسه الإجراءات المرتبطة بالهجرة غير النظامية، سواء عبر تعزيز الرقابة على الحدود أو توسيع التعاون مع دول المنشأ والعبور. ويعد نظام «البطاقة الزرقاء» الأوروبية مثلاً على هذا الاتجاه، إذ جاء بهدف تسهيل دخول وإقامة العمالة ذات التأهيل العالي من خارج الاتحاد الأوروبي. وقد عززت الإصلاحات الأخيرة لهذا النظام توجه الاتحاد نحو جذب الكفاءات والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد الأوروبي. وفي المقابل، واجه المهاجرون الذين يصلون عبر طرق غير نظامية إجراءات أكثر صرامة تتعلق بالاحتجاز والعودة ومنع الدخول.

غير أن هذا التوجه يترك بدوره أثراً على دول الجنوب، ولا سيما دول شمال إفريقيا والساحل. فاستقطاب الكفاءات من هذه المناطق، رغم ما يوفره من فرص فردية للمهاجرين، قد يؤدي إلى فقدان دول المنشأ جزءاً من مواردها البشرية المؤهلة، في وقت تحتاج فيه هذه الدول إلى هذه الكفاءات لتعزيز مؤسساتها واقتصاداتها. وقد تناولت دراسات عديدة ظاهرة هجرة الكفاءات من الدول النامية باعتبارها أحد مظاهر العلاقة غير المتوازنة بين دول المنشأ ودول الاستقبال.

وفي السياق الأوروبي الداخلي، لم يعد ملف الهجرة محكوماً بالاعتبارات الاقتصادية والديموقراطية فقط، بل أصبح مرتبطاً بدرجة متزايدة بالحسابات السياسية الداخلية. فقد أسهم صعود الأحزاب اليمينية والشعبوية في تحويل الهجرة غير النظامية إلى قضية مركزية في الحملات الانتخابية والنقاشات العامة، حيث ربطت هذه التيارات بين الهجرة وقضايا الأمن والهوية والضغط على الخدمات العامة [3]. كما وظف عدد من القادة الشعبويين هذا الملف لتعزيز خطاب سياسي يركز على حماية الحدود والهوية الوطنية، وتحويل الهجرة إلى أداة رئيسية في المنافسة الانتخابية، كما ظهر في مواقف شخصيات مثل ماتيو سالفيني في إيطاليا ومارين لوبان في فرنسا، اللذين ربطا بين تشديد سياسات الهجرة وحماية المصالح الداخلية للدولة [4].

ولا يفسر العامل الشعبي وحده التحول الذي شهدته السياسة الأوروبية تجاه الهجرة، إذ يرتبط هذا التحول أيضاً بمجموعة من العوامل الأوسع، من بينها التغيرات الديموغرافية، واحتياجات سوق العمل، والمخاوف الأمنية، والتحديات المرتبطة بإدارة الحدود الخارجية للاتحاد. غير أن العامل السياسي أسهم في تعزيز الاتجاه نحو تشديد الرقابة، وتوسيع إجراءات العودة، ومكافحة الهجرة غير النظامية، وأصبح جزءاً مؤثراً في الطريقة التي تنظر بها الحكومات الأوروبية إلى هذا الملف. وبذلك، تقوم السياسة الأوروبية تجاه الهجرة على محاولة تحقيق توازن بين استقطاب العمالة التي تحتاج إليها اقتصاداتها والحد من أنماط الهجرة التي تعتبرها أكثر صعوبة في الإدارة. وقد تجاوزت آثار هذا التحول الإطار الداخلي الأوروبي لتصل إلى دول الجوار الجنوبي، التي أصبحت تؤدي أدواراً متزايدة في مراقبة الحدود ومنع العبور والتعاون في عمليات العودة.

ثانياً: ميثاق 2024 ودبلوماسية الصفقات: نحو مؤسسة جديدة لإدارة الحدود الأوروبية

في مايو 2024، اعتمد الاتحاد الأوروبي إصلاحاً واسعاً لمنظومة الهجرة واللجوء بعد سنوات من المفاوضات التي تسارعت بصورة خاصة عقب أزمة الهجرة عام 2015. وأقر مجلس الاتحاد الأوروبي الميثاق في 14 مايو 2024 ضمن حزمة تشريعية تتكون من عشرة نصوص تعيد تنظيم جوانب مختلفة من إدارة اللجوء والهجرة، بدءاً من الفحص والتسجيل عند الحدود الخارجية، وصولاً إلى إجراءات اللجوء والعودة وتقاسم المسؤوليات بين الدول الأعضاء. ودخلت القواعد حيز التطبيق في 12 يونيو 2026، بعد فترة انتقالية استمرت عامين لإعداد البنية القانونية والمؤسسية اللازمة لتنفيذها [5].

ويقدم الاتحاد الأوروبي الميثاق باعتباره محاولة لتحقيق توازن بين حماية الحدود، وتسريع إجراءات اللجوء، وتقاسم المسؤولية بين الدول الأعضاء، مع الإبقاء على الضمانات القانونية لطالبي الحماية. إلا أن مضمون الإصلاح يكشف عن أولوية واضحة تتمثل في إحكام السيطرة على الحدود الخارجية وتسريع إجراءات الفحص والبت والعودة. وبذلك لا يمثل الميثاق مجرد إعادة تنظيم فنية لمنظومة اللجوء، بل يعكس تحولاً أوسع نحو إدارة الهجرة قبل وصولها إلى داخل الاتحاد، وتعزيز أدوات المراقبة والفرز والردع منذ نقطة الدخول الأولى.

1. من استقبال المهاجرين إلى إدارة الوصول: التحول في إجراءات الحدود

أحد أبرز التحولات التي جاء بها الميثاق يتمثل في توسيع نطاق إجراءات الحدود بالنسبة إلى فئات محددة من طالبي اللجوء، ولا سيما الحالات المرتبطة بانخفاض معدلات الاعتراف بالحماية أو بمخاوف أمنية أو بتقديم معلومات غير دقيقة. وفي هذه الحالات، يمكن دراسة الطلبات عند الحدود دون السماح لطالب اللجوء بالدخول إلى أراضي الدولة العضو أثناء فترة معالجة طلبه. كما حدد الميثاق قدرة مناسبة لإجراءات الحدود على مستوى الاتحاد تبلغ 30 ألف مكان، مع توزيعها بين الدول الأعضاء وفق معايير تشمل حجم الوصول غير النظامي، وعمليات البحث والإنقاذ، وحالات رفض الدخول خلال فترة مرجعية محددة.

وشهد نظام يورو داك (Eurodac) بدوره توسعاً في نطاق عمله من خلال تعزيز جمع البيانات البيومترية وتسجيل فئات أوسع من الوافدين، بما يتيح للسلطات الأوروبية التعرف على الأشخاص وتحديد الدولة المسؤولة عن دراسة طلبات الحماية. ويعكس هذا التطور اتجاهًا متزايداً نحو الاعتماد على أدوات البيانات والمراقبة التقنية في إدارة الهجرة وضبط حركة الأشخاص داخل الاتحاد. كما يتيح الميثاق تسريع إجراءات دراسة بعض الطلبات والانتقال إلى إجراءات العودة في الحالات التي يتم فيها رفض الحماية [6].

ولا يهدف هذا التحول إلى إلغاء نظام اللجوء أو استبعاد جميع الطلبات، إذ تظل الإجراءات القانونية وحقوق الطعن قائمة ضمن الإطار الأوروبي. غير أن

الاتجاه العام للإصلاح يتمثل في تقليص المدة الزمنية بين الوصول والفحص واتخاذ القرار وتنفيذ العودة بالنسبة إلى الحالات التي لا تستوفي شروط الحماية. وبذلك أصبحت إدارة الحدود أكثر ارتباطاً بمنظومة العودة، ولم تعد منفصلة عن المراحل اللاحقة من عملية اللجوء.

2. التضامن الأوروبي وتقاسم أعباء الهجرة: بين الالتزام والخلافات الوطنية

على المستوى الداخلي، حاول الميثاق معالجة أحد أقدم الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي، والمتمثل في عدم التوزيع المتكافئ لأعباء استقبال طالبي اللجوء بين الدول الأعضاء. ولهذا الغرض، أقر آلية تضامن إلزامية تتيح للدول الأعضاء اختيار طبيعة مساهمتها، سواء من خلال نقل طالبي اللجوء وإعادة توزيعهم، أو تقديم مساهمات مالية، أو توفير دعم تشغيلي وتقني وبناء القدرات. وبذلك انتقل التضامن من كونه قائماً بدرجة كبيرة على الترتيبات الطوعية إلى نظام أكثر إلزاماً، مع الإبقاء على مساحة للدول لاختيار شكل مساهمتها.

وفي هذا الإطار، حُدّدت المساهمة المالية المرجعية بـ 20 ألف يورو لكل عملية نقل عندما تختار الدولة المساهمة مالياً بدلاً من إعادة توزيع الأشخاص. ولا ينبغي تفسير هذا الرقم باعتباره تعويضاً عن كل مهاجر مرفوض، إذ يرتبط بآلية التضامن الأوروبية وليس بإجراءات الرفض أو العودة. كما تشمل المساهمات أشكالاً أخرى، مثل دعم القدرات وتوفير الموارد البشرية والمساندة التشغيلية للدول التي تواجه ضغطاً أكبر على حدودها.

ويكشف هذا النظام عن إشكالية مستمرة في إدارة الهجرة الأوروبية؛ فالانتقال نحو توحيد سياسات الحدود الخارجية لم يُنهِ الخلافات المتعلقة بتقاسم المسؤولية داخل الاتحاد. ورغم أن الميثاق قدم إطاراً أكثر وضوحاً للتضامن، فإنه جعل جزءاً من هذه المسؤولية مرتبطاً بحسابات مالية وتشغيلية، بما يعكس تحول إدارة الهجرة نحو منطق يقوم بدرجة أكبر على توزيع الأعباء بين الدول الأعضاء.

ويمتد أثر هذا التحول إلى العلاقة مع دول شمال إفريقيا والساحل، إذ إن تعزيز إجراءات الفحص والعودة داخل الاتحاد يزيد من أهمية تعاون الدول الواقعة خارج حدوده في منع الوصول، ومراقبة مسارات العبور، ومكافحة شبكات التهريب، وإعادة قبول الأشخاص الذين لا يحصلون على الحماية.

ويجسد هذا المسار ما يمكن وصفه بـ«دبلوماسية الصفقات» في إدارة الهجرة، حيث يرتبط الدعم الأوروبي بصورة متزايدة بالتزامات محددة من جانب دول العبور، خاصة في مجالات ضبط الحدود، والحد من الهجرة غير النظامية، وإعادة القبول. ولا تتمثل الإشكالية في مبدأ التعاون بحد ذاته، وإنما في احتمال اختلال توازن المسؤوليات عندما تتحول الأولوية الأوروبية المتعلقة بالحد من الوصول إلى التزام أمني طويل الأمد تتحمل دول الجنوب جانباً مهماً من تكاليفه.

وبذلك، لا يقتصر أثر ميثاق 2024 على إعادة تنظيم منظومة اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، بل ينسجم أيضاً مع اتجاه أوسع نحو توسيع إدارة الهجرة خارج الحدود الأوروبية من خلال الشراكات مع دول الجوار. وفي هذا السياق، أصبحت دول شمال إفريقيا والساحل تؤدي أدواراً متزايدة داخل منظومة إدارة الهجرة الأوروبية، في حين تظل القرارات المتعلقة بشروط الوصول وحجمه مرتبطة أساساً بالإطار الأوروبي، بينما تتحمل دول العبور جزءاً متنامياً من مسؤوليات التنفيذ.

ثالثاً: شمال إفريقيا في منظومة إدارة الهجرة الأوروبية: الشراكات ونقل الأعباء

لم يأتِ ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي لعام 2024 بمعزل عن التحولات التي شهدتها سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط، بل جاء في سياق توسع التعاون مع دول مثل تونس وموريتانيا ومصر بهدف الحد من الهجرة غير النظامية قبل وصولها إلى الأراضي الأوروبية. وأصبحت مراقبة الحدود، ومكافحة تهريب المهاجرين، والعودة وإعادة القبول، من أبرز الملفات التي تحكم هذه الشراكات، إلى جانب الدعم الاقتصادي والمساعدات الفنية وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بإدارة الحدود.

ولا يمكن اختزال هذا التعاون في معادلة مباشرة تقوم على التمويل الأوروبي مقابل منع الهجرة، إذ ترتبط الشراكات الأوروبية مع دول المنطقة بملفات اقتصادية وأمنية وسياسية أوسع. غير أن تصاعد أهمية ملف الهجرة يكشف عن تحول في طبيعة هذه العلاقة؛ فلم تعد دول شمال إفريقيا مجرد مناطق عبور تتعامل مع حركة بشرية تمر عبر أراضيها، بل أصبحت تؤدي أدواراً متزايدة داخل منظومة أوروبية أوسع لإدارة الهجرة، تبدأ بمنع الوصول إلى الحدود الأوروبية وتمتد إلى التعاون في عمليات العودة ومكافحة الشبكات المنظمة.

وتبرز تونس بوضوح في هذا السياق، بحكم موقعها على أحد المسارات الرئيسية للهجرة عبر وسط البحر المتوسط نحو إيطاليا. وقد عززت مذكرة التفاهم الموقعة بين تونس والاتحاد الأوروبي في يوليو/تموز 2023 هذا التوجه، إذ شملت مجالات متعددة من بينها الاستقرار الاقتصادي والطاقة والتجارة والهجرة والتنقل [7]. كما اتجه التعاون الأوروبي مع موريتانيا في مارس/آذار 2024 إلى تعزيز إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين، إلى جانب دعم الهجرة القانونية والتنقل وفرص العمل [8].

ومع توسع هذا الدور، تجاوزت القضية مجرد تعزيز الرقابة الحدودية، إذ إن تقليص أعداد الوافدين إلى أراضي الاتحاد لا يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الضغوط المرتبطة بالهجرة، بل قد يؤدي إلى بقائها داخل دول العبور أو انتقال جزء منها إليها. ويظهر ذلك بصورة خاصة عندما تعطل عمليات العودة أو تتغير مسارات الحركة، فتجد دول جنوب المتوسط نفسها أمام تحديات إضافية تتعلق بالإقامة والخدمات والحلول القانونية للمهاجرين الموجودين على أراضيها.

ويقدم ما شهدته مدينة سبتة خلال يوليو/تموز 2026 مثلاً على هذا التعقيد. فقد أعلنت السلطات الإسبانية وصول أكثر من 1500 مهاجر إلى المدينة خلال أيام قليلة عبر السباحة من السواحل المغربية، في حين حذرت سلطات المدينة من ضغوط إنسانية واجتماعية نتيجة اكتظاظ مراكز الاستقبال. وفي المقابل، أكدت الحكومة الإسبانية استمرار التنسيق مع المغرب لتعزيز مراقبة الحدود وإدارة الوضع. وتوضح هذه الحالة أن التعاون الأمني، رغم أهميته، لا يمنع بالضرورة استمرار محاولات العبور، بل قد يدفع شبكات الهجرة إلى

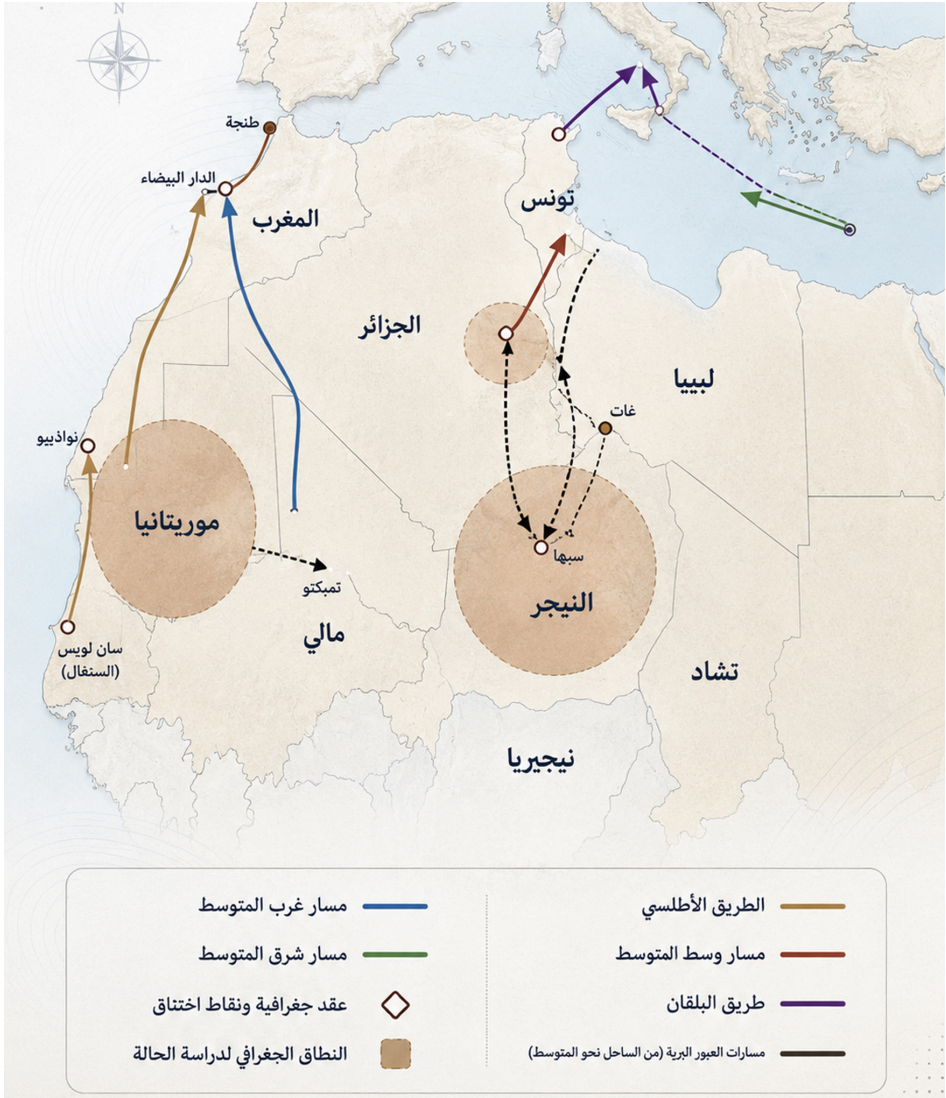
التكيف مع القيود الجديدة وإعادة تنظيم طرق الحركة، الأمر الذي يجعل تقييم نجاح هذه السياسات اعتماداً على أعداد الوافدين فقط أمراً غير كافٍ. [9]

ويترتب على هذا التحول انتقال جزء متزايد من مسؤولية إدارة الهجرة إلى دول الجوار الأوروبي. فأصبحت هذه الدول تؤدي أدواراً أكبر في مراقبة الحدود، والتعامل مع المهاجرين الموجودين على أراضيها، والتعاون في عمليات العودة ومكافحة التهريب. ولا يعني ذلك غياب مصالح مشتركة بين الطرفين، لكنه يعكس تفاوتاً في توزيع المسؤوليات والتكاليف المرتبطة بإدارة الظاهرة.

وفي الوقت نفسه، لا ينبغي النظر إلى شمال إفريقيا باعتبارها كتلة واحدة أو مجرد امتداد أمني للحدود الأوروبية. فطبيعة التعاون تختلف بين تونس وموريتانيا ومصر، كما تختلف قدرة كل دولة على التفاوض وتحديد أولوياتها. إلا أن الاتجاه العام يشير إلى توسع إدارة الهجرة الأوروبية خارج حدود الاتحاد، بحيث أصبحت قدرة دول جنوب المتوسط على ضبط الحركة قبل وصولها إلى أوروبا جزءاً مهماً من فعالية النظام الأوروبي لإدارة الهجرة.

ولا يكفي انخفاض أعداد الوافدين إلى أوروبا للحكم على نجاح هذه السياسة، إذ قد يؤدي إغلاق مسار معين إلى إعادة توجيه الحركة نحو طرق أخرى بدلاً من وقفها، كما قد يفرض ضغوطاً إضافية على المدن والمناطق الحدودية في دول العبور. وبذلك لا تختفي تكاليف الهجرة، وإنما يعاد توزيعها جغرافياً لتظهر آثارها بصورة أكبر في دول لا تمتلك دائماً الموارد المؤسسية والاقتصادية الكافية للتعامل معها.

لذلك، فإن استمرار التعاون الأوروبي مع دول شمال إفريقيا يحتاج إلى تجاوز التركيز على البعد الأمني فقط. فمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتحسين إدارة الحدود تمثل مجالات ضرورية للتعاون، لكنها تحتاج إلى أن تترافق مع سياسات تنمية طويلة الأجل، ودعم الدول المستضيفة للمهاجرين، وتوسيع مسارات الهجرة القانونية، ووضع آليات أكثر وضوحاً لتقاسم المسؤولية. وإلا فإن سياسة «تصدير الحدود» قد تظل أكثر ارتباطاً بمنع الوصول إلى أوروبا من ارتباطها بمعالجة العوامل البنيوية التي تدفع إلى استمرار الهجرة.



تركيا والبلقان: مسارات بديلة في ظل تشديد الرقابة الأوروبية

لا تقتصر سياسة «تصدير الحدود» الأوروبية على دول جنوب المتوسط، بل تمتد أيضاً إلى شرق المتوسط ومنطقة البلقان، حيث أصبحت تركيا إحدى الدول الرئيسية في إدارة حركة الهجرة نحو أوروبا. وقد شكّل التعاون الأوروبي-التركي منذ عام 2016 أحد أبرز الأمثلة على هذا الاتجاه، خصوصاً بعد الاتفاق المبرم في 18 آذار/مارس 2016، الذي نص على إعادة المهاجرين الذين يصلون بصورة غير نظامية إلى الجزر اليونانية انطلاقاً من تركيا، مقابل تعزيز الدعم الأوروبي لتركيا وتوسيع التعاون بين الطرفين في ملف الهجرة [10]. وبذلك انتقلت تركيا من كونها مجرد منطقة عبور جغرافي إلى طرف أساسي في ترتيبات تهدف إلى الحد من وصول المهاجرين إلى الحدود الأوروبية.

وتظهر التحولات التي طرأت على موقع تركيا في منظومة إدارة الهجرة الأوروبية أيضاً من خلال تغير أنماط الحركة على الأرض. فالمتابعة المباشرة لبعض مسارات الهجرة في تركيا تشير إلى أن البلاد أصبحت، بالنسبة إلى بعض المهاجرين القادمين من السودان وشمال إفريقيا، محطة ضمن مسارات عبور أطول باتجاه منطقة البلقان وأوروبا. وتوضح بعض الملاحظات الميدانية، ولا سيما في مدن مثل إسطنبول أنقرة وإزمير، أن وجود المهاجرين لا يرتبط دائماً بالإقامة الطويلة، بل قد تكون بعض هذه المدن نقاطاً مؤقتة للاستقرار أو التواصل قبل الانتقال إلى مناطق أخرى مرتبطة بمسارات العبور نحو أوروبا. ولا تكفي هذه الملاحظات وحدها لإثبات تحول عام في اتجاهات الهجرة، لكنها تكشف عن قدرة شبكات الهجرة غير النظامية على إعادة تنظيم مساراتها وفقاً للتغيرات التي تطرأ على سياسات الحدود ومستويات الرقابة.

كما تكشف الملاحظة الميدانية لبعض البيئات الحضرية التي يتواجد فيها المهاجرون عن وجود أشكال من الوساطة غير الرسمية المرتبطة بالنقل والعبور، بما يعكس استمرار قدرة اقتصاد الهجرة غير النظامية على التكيف مع القيود الجديدة وتغيير أنماط عمله وفقاً للفرص المتاحة. وتنسجم هذه الملاحظات مع ما تشير إليه بعض الدراسات التركية، التي ترى أن التحولات التي شهدتها تركيا خلال السنوات الأخيرة جعلتها تؤدي دوراً متزايداً كدولة عبور ضمن مسارات الهجرة نحو أوروبا. كما تُظهر هذه الدراسات أن تشديد الرقابة على الحدود لا يؤدي بالضرورة إلى وقف حركة الهجرة، بل يدفع شبكتها إلى إعادة تنظيم مسارات العبور والتكيف مع القيود الجديدة، وهو ما يساعد على تفسير استمرار الحركة رغم الإجراءات المتزايدة للحد منها[11].

وتوضح تطورات مسارات الهجرة خلال السنوات التالية أن ضبط طريق معين لا يؤدي بالضرورة إلى توقف حركة المهاجرين، وإنما قد يدفع إلى البحث عن مسارات بديلة أكثر ملاءمة للعبور. وتقدم حركة المهاجرين التونسيين عبر غرب البلقان مثلاً على ذلك، إذ أظهرت دراسة لـ Carnegie Endowment for International Peace أن تشديد الرقابة على مسارات البحر المتوسط خلال الفترة 2020-2022 ساهم في دفع أعداد من المهاجرين التونسيين إلى استخدام الطريق الممتد عبر صربيا نحو أوروبا، كما رصدت نشاط شبكات تهريب مرتبطة بشمال إفريقيا وتركيا على الحدود الصربية-المجرية [12].

وتكشف هذه التطورات أن سياسات ضبط الحدود تؤثر في شكل الهجرة ومساراتها أكثر مما تؤدي إلى إنهاؤها. فعندما يصبح أحد الطرق أكثر صعوبة، لا تختفي الحركة بالضرورة، بل تعيد تنظيم نفسها عبر مسارات أخرى قد تكون أطول وأكثر تكلفة وخطورة. وفي هذه العملية، تتكيف شبكات التهريب مع القيود الجديدة من خلال تغيير مناطق نشاطها ووسائل عملها، الأمر الذي يجعل إدارة الهجرة غير النظامية مرتبطة ليس فقط بمراقبة الحدود، وإنما أيضاً بفهم طبيعة هذه الشبكات والبيئات التي تسمح باستمرارها.

كما أن تجربة تركيا والبلقان توضح أن نجاح الاتحاد الأوروبي في تقليل أعداد الوافدين عبر مسار محدد لا يعني بالضرورة انخفاض حركة الهجرة بشكل عام، وإنما قد يؤدي إلى انتقال جزء منها إلى مناطق أخرى تتحمل دول العبور مسؤولية متزايدة في إدارتها. لذلك، فإن تقييم فعالية سياسة الاحتواء الأوروبية لا ينبغي أن يعتمد فقط على انخفاض أعداد المهاجرين عبر طريق معين، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضاً التحولات التي تطرأ على جغرافية الحركة والآثار الناتجة عن انتقالها إلى مناطق أخرى. فالتحدي لا يتمثل فقط في جعل الحدود الأوروبية أكثر صعوبة أمام العبور، وإنما في مدى قدرة هذه السياسات على تقليل المخاطر بدلاً من إعادة توزيعها على دول ومجتمعات أخرى.

رابعاً: التداعيات الأمنية لسياسات الهجرة الأوروبية على دول الساحل الإفريقي

لا تقتصر سياسة «تصدير الحدود» الأوروبية على الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط، وإنما تمتد آثارها إلى منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل جزءاً مهماً من مسارات الهجرة نحو شمال إفريقيا وأوروبا. وتكتسب هذه المنطقة أهمية خاصة بسبب تداخل ملف الهجرة مع أوضاع اقتصادية وأمنية معقدة، تشمل ضعف القدرات المؤسسية، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، وصعوبة مراقبة الحدود الممتدة عبر مساحات جغرافية واسعة، فضلاً عن انتشار الجماعات المسلحة في عدد من المناطق.

ومع ذلك، لا يمكن النظر إلى التعاون الأوروبي مع دول الساحل في مجالات مكافحة تهريب المهاجرين وتعزيز إدارة الحدود باعتباره إشكالية في حد ذاته، إذ يرتبط أيضاً بجهود تهدف إلى حماية المهاجرين والحد من نشاط شبكات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة. غير أن التحدي يظهر عندما تُدار الهجرة باعتبارها قضية أمنية بالدرجة الأولى، بمعزل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل بيئتها الأوسع، أو عندما تتحمل دول محدودة الموارد أعباء متزايدة في ضبط حركة تتجاوز في أسبابها وآثارها حدودها الوطنية.

ومن هنا، فإن دراسة آثار تصدير الحدود لا تركز فقط على مدى قدرة هذه السياسات على تقليل أعداد الوافدين إلى أوروبا، وإنما تبحث أيضاً في انعكاساتها على المجتمعات المحلية، واقتصادات العبور، وطبيعة الدور الأمني الذي أصبحت تؤديه دول الساحل داخل منظومة إدارة الهجرة الأوروبية.

1. تداعيات ضبط مسارات الهجرة على اقتصادات العبور والمجتمعات الحدودية

لم تكن حركة الأشخاص عبر الحدود في منطقة الساحل والصحراء مرتبطة تاريخياً بالهجرة غير النظامية فقط، بل كانت جزءاً من منظومة أوسع من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على التنقل والتجارة وتبادل الخدمات بين المجتمعات المتجاورة. فقد اعتمدت فئات واسعة من السكان على أنشطة مرتبطة بحركة الأشخاص والبضائع، مثل النقل والإقامة والخدمات التجارية، وهي أنشطة ارتبط بعضها لاحقاً بمسارات عبور المهاجرين نحو شمال إفريقيا. وتبرز النيجر بوصفها حالة مهمة لفهم التحولات التي أحدثتها سياسات ضبط الهجرة الأوروبية خارج حدود الاتحاد الأوروبي. فقد أقر البرلمان النيجري في مايو/أيار 2015 القانون رقم 36-2015 المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، وبدأ تطبيقه بصورة أكثر صرامة منذ عام 2016، خصوصاً في المسارات التي تربط مدينة أغاديز بالحدود الليبية. وتشير بيانات المنظمة الدولية للهجرة إلى انخفاض أعداد المهاجرين الذين تم رصدتهم عبر بعض هذه المسارات بعد تطبيق القانون، غير أن هذا الانخفاض لم يؤدّ إلى اختفاء الحركة، بل رافقه انتقال جزء منها إلى طرق بديلة أقل وضوحاً وأكثر صعوبة

في المراقبة [13].

ويكشف هذا التحول أن تشديد الرقابة على مسارات الهجرة لا يؤدي بالضرورة إلى إنهاء الظاهرة، بل يدفعها في كثير من الحالات إلى إعادة تنظيم نفسها وفق ظروف جديدة. فمع ارتفاع صعوبة العبور عبر الطرق التقليدية، تتجه شبكات الهجرة غير النظامية والمهاجرون نحو مسارات بديلة غالباً ما تكون أكثر خطورة، وأكثر اعتماداً على وسطاء غير رسميين. كما انعكست هذه التحولات على الاقتصادات المحلية في المناطق التي ارتبط نشاطها تاريخياً بحركة العبور. ففي أغاديز، كانت قطاعات النقل والإقامة والخدمات المرتبطة بالمهاجرين تمثل جزءاً مهماً من النشاط الاقتصادي المحلي، ولذلك أدى تطبيق القيود الجديدة إلى التأثير في مصادر دخل عدد من السكان، خصوصاً في منطقة تعاني محدودية البدائل الاقتصادية. وقد أظهرت دراسات ميدانية أن تشديد الرقابة لم يُنهِ هذه الأنشطة بصورة كاملة، بل دفع جزءاً منها إلى العمل بشكل أكثر سرية، وهو ما زاد من صعوبة مراقبتها ورفع المخاطر المرتبطة بها [14].

وتطرح حالة النيجر إشكالية أوسع تتعلق بحدود المقاربة الأمنية في إدارة الهجرة. فمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تمثل ضرورة أمنية وإنسانية، لكن التركيز على أدوات الضبط وحدها قد يؤدي إلى نتائج محدودة إذا لم يترافق مع سياسات تنموية تستهدف المجتمعات التي تأثرت بإعادة تنظيم مسارات العبور. فالمسألة لا ترتبط فقط بالأشخاص المنخرطين في نقل المهاجرين، وإنما أيضاً بشبكات اقتصادية محلية نشأت حول حركة الأشخاص في مناطق تعاني أصلاً ضعف حضور الدولة ومحدودية فرص العمل. ومع ذلك، لا يمكن اختزال التحولات الأمنية في هذه المناطق في عامل واحد، إذ ترتبط ظواهر مثل انتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة بعوامل متعددة تشمل هشاشة المؤسسات والصراعات المحلية والظروف الاقتصادية. لكن استمرار الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وغياب البدائل قد يوفر بيئة أكثر قابلية لاستغلالها من قبل الفاعلين غير الرسميين. لذلك، فإن تقييم

سياسة «تصدير الحدود» لا ينبغي أن يقتصر على قدرتها في تقليل أعداد الوافدين إلى أوروبا، بل يجب أن يشمل أيضاً آثارها على المجتمعات التي أصبحت تتحمل جزءاً متزايداً من أعباء إدارة الهجرة، إذ قد يؤدي إغلاق مسار معين إلى نقل الحركة نحو طرق أكثر خطورة، وإعادة توزيع تكاليف الظاهرة بدلاً من إنهاؤها.

2. أمنة الحدود ومخاطر توسيع الدور الأمني للدولة

ارتبط التعاون الأوروبي مع دول الساحل خلال السنوات الأخيرة بتعزيز قدراتها في مجالات مراقبة الحدود، ومكافحة تهريب المهاجرين، ومواجهة شبكات الجريمة المنظمة. ولا شك أن تطوير هذه القدرات يمكن أن يسهم في الحد من أنشطة الاتجار بالبشر وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون خلال مسارات العبور. غير أن توسع البعد الأمني في إدارة الهجرة يثير تساؤلات أوسع، خصوصاً في الدول التي تعاني ضعفاً مؤسسياً ومحدودية في آليات الرقابة والمساءلة. ففي هذه السياقات، قد تتحول الهجرة من قضية تتداخل فيها أبعاد اقتصادية واجتماعية وتنموية إلى ملف يُدار أساساً من خلال الأدوات الأمنية. وتبرز حالة النيجر بوصفها نموذجاً واضحاً لهذا التحول، حيث انتقل التعاون الأوروبي تدريجياً من دعم مراقبة الحدود إلى تعزيز القدرات الأمنية للدولة في مناطق العبور.

ومنذ إنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات الأمنية في النيجر (EUCAP Sahel Niger) عام 2012، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً للسلطات النيجرية بهدف تطوير قدرات الأجهزة الأمنية عبر التدريب، وتقديم المشورة، وتوفير التجهيزات اللازمة. وشملت مجالات تدخل البعثة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى إدارة الحدود ومواجهة الهجرة غير النظامية [15]. وقد ظهر هذا الدور بصورة خاصة في دعم وحدات المراقبة الحدودية المتنقلة، التي هدفت إلى تعزيز قدرة السلطات النيجرية على العمل في المناطق الحدودية النائية من خلال التدريب والدعم اللوجستي. وفي عام 2022، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أن مشروع هذه الوحدات أصبح من المشاريع الرئيسية للبعثة، مع توجه

لإنشاء وحدة إضافية في منطقة حدودية حساسة بالقرب من بوركينا فاسو ومالي [16]. ويكشف هذا المسار أن التعاون الأوروبي لم يعد يقتصر على الحد من حركة المهاجرين، بل أصبح جزءاً من عملية أوسع لبناء قدرات أمنية لدى دول العبور وربط إدارة الهجرة بملفات أمنية أخرى مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ومع ذلك، فإن توسيع الدور الأمني في إدارة الهجرة يطرح تساؤلات حول حدود هذه المقاربة، خاصة في منطقة الساحل حيث ترتبط تحديات الحدود بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة. فتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية قد يساعد في تحسين الرقابة على الحدود، لكنه لا يكفي وحده لمعالجة الظروف التي تجعل بعض المناطق الحدودية أكثر عرضة للهشاشة وعدم الاستقرار.

فهذه المناطق ليست مجرد فضاءات أمنية، وإنما هي أيضاً مجالات اجتماعية واقتصادية تقوم على أنماط تاريخية من الحركة والتبادل بين المجتمعات المتجاورة. لذلك، فإن فعالية سياسات ضبط الحدود ترتبط بقدرتها على الجمع بين الأمن والتنمية وتعزيز حضور الدولة محلياً. فالإشكالية لا تكمن في دعم دول الساحل لتطوير قدراتها الأمنية، وإنما في اختزال إدارة الهجرة في بعدها الأمني فقط؛ لأن استمرار الضغوط الاقتصادية وضعف البدائل المحلية قد يؤدي إلى إعادة إنتاج المسارات نفسها بأشكال جديدة، حتى في ظل تشديد الرقابة.

3. تحولات مسارات الهجرة وظهور نقاط الاختناق

لا تؤدي سياسات إغلاق مسارات الهجرة وتشديد الرقابة عليها بالضرورة إلى إنهاء حركة المهاجرين، إذ غالباً ما تتكيف هذه الحركة مع القيود الجديدة من خلال البحث عن طرق بديلة. وتوضح تجربة النيجر هذا التعقيد؛ فبعد تطبيق القانون رقم 36-2015 المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين، تراجعت أعداد المهاجرين الذين تم رصدتهم عبر بعض المسارات الرئيسية، خاصة تلك

المرتبطة بمدينة أغاديز والطرق المؤدية إلى ليبيا، غير أن هذا التراجع رافقه ظهور مسارات أخرى أقل وضوحاً وأكثر صعوبة في المتابعة والرصد [17]. وتكشف هذه الحالة أن انخفاض الحركة عبر طريق معين لا يعكس بالضرورة تراجع الظاهرة ككل، بل قد يشير إلى قدرتها على التكيف مع القيود الجديدة. وفي بيئة مثل الساحل، حيث تمتد الحدود لمسافات واسعة وتواجه الدول تحديات كبيرة في مراقبتها، قد يؤدي إغلاق بعض المسارات إلى نقل الحركة نحو مناطق أكثر هشاشة وأقل قدرة على توفير الحماية للمهاجرين.

كما قد تنتج عن هذه التحولات ما يمكن وصفه بـ«نقاط الاختناق»، وهي مناطق يتجمع فيها المهاجرون مؤقتاً نتيجة تعطل مسارات العبور أو صعوبة استكمال الرحلة أو إجراءات العودة. وتفرض هذه الحالات ضغوطاً إضافية على المجتمعات المحلية التي تستضيف هذه التجمعات، خصوصاً في المناطق التي تعاني محدودية الخدمات وضعف الموارد وفرص العمل. ولا ترتبط هذه التجمعات بالضرورة بظهور توترات مباشرة بين المهاجرين والسكان المحليين، إلا أن استمرار غياب سياسات واضحة لإدارة وجود المهاجرين، إلى جانب ضعف القدرات المحلية، قد يزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على هذه المناطق. لذلك، فإن نقل مسارات الهجرة من فضاءات معروفة إلى مناطق أخرى أقل قدرة على الإدارة لا ينهي التحديات المرتبطة بها، بل يؤدي في كثير من الحالات إلى إعادة توزيعها داخل فضاءات جديدة.

ومن ثم، فإن تقييم سياسات ضبط الهجرة لا ينبغي أن يقتصر على قياس قدرتها على خفض أعداد المهاجرين عبر مسار معين، بل يجب أن يشمل أيضاً آثارها الأوسع على الدول والمجتمعات التي أصبحت تتحمل جزءاً متزايداً من مسؤولية إدارة هذه الظاهرة. فنجاح هذه السياسات لا يرتبط فقط بقدرتها على الحد من الوصول إلى الحدود الأوروبية، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على تحقيق توازن بين متطلبات الأمن، وحماية حقوق المهاجرين، وتعزيز قدرات الدول والمجتمعات المحلية على التعامل مع التحولات الناتجة عنها. وفي غياب هذا التوازن، قد تحقق سياسات الاحتواء أهدافاً قصيرة المدى، لكنها تترك العوامل البنوية المرتبطة باستمرار الهجرة دون معالجة.

خامساً: الهجرة والشرعية السياسية: حدود العلاقة مع الانقلابات العسكرية

لا يمكن فهم الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول الساحل باعتبارها نتيجة مباشرة لسياسات الهجرة الأوروبية، كما لا يمكن اختزال أسبابها في هذا العامل وحده. فقد ارتبطت هذه التحولات بسياقات داخلية معقدة، شملت تدهور الأوضاع الأمنية، وضعف أداء المؤسسات المدنية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تراجع الثقة في النخب السياسية.

ومع ذلك، فإن سياسات الهجرة والتعاون الأمني الأوروبي أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءاً من النقاش السياسي الداخلي حول طبيعة علاقة دول المنطقة بالقوى الخارجية. فقد تحولت دول الساحل وشمال إفريقيا إلى شركاء رئيسيين في تنفيذ سياسات تهدف إلى الحد من وصول المهاجرين إلى أوروبا، وأصبحت قضايا مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية من الملفات الأساسية في هذا التعاون.

غير أن هذه الشراكات لم تبقَ محصورة في إطارها الأمني أو الإداري، بل أصبحت في بعض الحالات موضوعاً للنقاش حول السيادة الوطنية وحدود الدور الخارجي في تحديد أولويات الدول. فقد تستخدم بعض القوى السياسية ارتباط الحكومات بترتيبات أمنية مع شركاء أجنبى للتشكيك في مدى قدرتها على الاستجابة للمطالب الداخلية، أو لانتقاد تركيزها على ملفات تحظى باهتمام خارجي مقابل استمرار التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المواطنين. ومع ذلك، لا يعني هذا أن التعاون الأوروبي في مجال الهجرة كان عاملاً حاسماً في حدوث الانقلابات، بل يشير إلى أن هذه السياسات قد تتداخل مع أزمات أوسع تتعلق بشرعية الدولة وعلاقتها بالمجتمع.

ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بين سياسات الهجرة والشرعية السياسية لا تقوم على تأثير مباشر يؤدي إلى تغيير أنظمة الحكم، وإنما تظهر من خلال الطريقة التي تدخل بها هذه السياسات في النقاشات المتعلقة بأداء الدولة، واستقلالية قرارها، وقدرتها على تحقيق التوازن بين التزاماتها الخارجية واحتياجات مواطنيها. وعندما لا ترافق الترتيبات الأمنية الخارجية نتائج واضحة على المستوى الداخلي، فإنها قد تصبح جزءاً من الجدل السياسي حول دور الدولة وحدود علاقتها بشركائها الدوليين.

خاتمة

تشكلت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة خلال السنوات الأخيرة معادلة معقدة تجمع بين اعتبارات اقتصادية وديموغرافية داخل الاتحاد، وبين تصاعد المخاوف الأمنية والسياسية المرتبطة بالهجرة غير النظامية. فمن جهة، تواجه بعض الدول الأوروبية تحولات سكانية ونقصاً في اليد العاملة في عدد من القطاعات، وهو ما يجعلها بحاجة إلى أنماط محددة من الهجرة النظامية. ومن جهة أخرى، أصبحت الهجرة غير النظامية مرتبطة بصورة متزايدة بقضايا الأمن وحماية الحدود والنقاشات السياسية الداخلية، خاصة مع تصاعد حضور التيارات الشعبوية واليمينية في عدد من الدول الأوروبية.

بالنظر إلى تطور مشروع الاندماج الأوروبي، ولا سيما إنشاء فضاء شنغن وإلغاء الحدود الداخلية بين الدول الأعضاء، فقد برزت الحاجة إلى بناء سياسة مشتركة لإدارة الهجرة والحدود الخارجية. وخلال العقود الماضية، طور الاتحاد الأوروبي منظومة واسعة من القوانين والآليات المالية والأمنية، غير أن هذه المنظومة ظلت تعكس اختلافاً بين أولويات الدول الأعضاء ومصالحها. فالدول الواقعة على حدود البحر المتوسط تتعامل مع الهجرة باعتبارها تحدياً مباشراً يرتبط بالوصول والاستقبال وضبط الحدود، في حين تركز دول أخرى بدرجة أكبر على قضايا سوق العمل والاندماج، وهو ما جعل سياسة الهجرة الأوروبية مجاًلاً مستمراً للتفاوض بين المصالح الوطنية والأهداف المشتركة.

وتكشف دراسة التحولات التي شهدتها السياسة الأوروبية أن التحول الأبرز لم يتمثل فقط في تشديد الرقابة داخل حدود الاتحاد، بل في انتقال جزء متزايد من مسؤولية إدارة الهجرة إلى خارج هذه الحدود. فقد أصبحت دول شمال إفريقيا والساحل شريكاً أساسياً في منظومة إدارة الهجرة الأوروبية من خلال أدوار مرتبطة بمراقبة الحدود، ومكافحة شبكات التهريب، والعودة وإعادة القبول. ورغم أن هذه الشراكات ساهمت في تقليص بعض مسارات الوصول إلى أوروبا، فإن الحالات التي تناولتها الدراسة، خاصة في تونس وموريتانيا

والنيجر، تظهر أن تشديد الرقابة لم يؤدِّ إلى إنهاء الظاهرة، وإنما ساهم في إعادة تشكيل مساراتها ونقل جزء من آثارها إلى مناطق أخرى.

وتوضح حالة الساحل بصورة خاصة أن التعامل مع الهجرة من خلال الأدوات الأمنية وحدها يواجه حدوداً واضحة. فالمناطق الحدودية ليست مجرد نقاط عبور، بل هي فضاءات اجتماعية واقتصادية ترتبط بحركة الأشخاص والتجارة والخدمات. لذلك، فإن فرض قيود جديدة على هذه المناطق دون توفير بدائل اقتصادية وتعزيز حضور الدولة قد يؤدي إلى نتائج محدودة، من خلال دفع بعض الأنشطة إلى مزيد من السرية، وزيادة اعتماد المهاجرين على شبكات غير رسمية، وخلق ضغوط إضافية على المجتمعات المحلية.

ومن جهة أخرى، تشير نتائج الدراسة إلى أن الإشكالية الأساسية في سياسة «تصدير الحدود» لا تكمن في مبدأ التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب، فالتعاون في مواجهة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتعزيز قدرات إدارة الحدود يمثل حاجة مشتركة. وإنما تكمن في اختلال توزيع المسؤوليات عندما يصبح الهدف الأساسي هو منع الوصول إلى أوروبا، بينما تحظى معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع إلى الهجرة باهتمام أقل.

وبناءً على ذلك، فإن تطوير مقاربة أكثر استدامة لإدارة الهجرة يتطلب تجاوز التركيز على الاحتواء والرقابة فقط، والانتقال نحو مقاربة تجمع بين الأمن والتنمية والحوكمة. ويشمل ذلك دعم المجتمعات الحدودية، وتعزيز قدرات الدول المضيفة، وتوفير بدائل اقتصادية للفئات المتأثرة بتحويلات مسارات العبور، إضافة إلى توسيع مسارات الهجرة القانونية المرتبطة بالعمل والدراسة. كما يتطلب إعادة صياغة العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا والساحل على أساس شراكة أكثر توازناً، بحيث لا تقتصر أدوار دول الجنوب على تنفيذ أولويات أمنية أوروبية، وإنما تشارك بصورة أكبر في تحديد السياسات المتعلقة بالهجرة.

وفي المحصلة، تؤكد الدراسة أن سياسة «تصدير الحدود» كانت أكثر قدرة على تغيير جغرافية الهجرة من قدرتها على معالجة أسبابها الأساسية. فالهجرة ليست مجرد مسألة حدودية يمكن احتواؤها عبر إجراءات الردع، وإنما ظاهرة مرتبطة بتحولات اقتصادية وديموقراطية وأمنية معقدة. ولذلك، فإن نجاح السياسات المستقبلية لن يقاس فقط بعدد المهاجرين الذين لم يصلوا إلى أوروبا، بل بقدرتها على بناء نظام أكثر توازناً يعالج أسباب الهجرة، ويحمي حقوق المهاجرين، ويحقق تقاسماً أكثر عدلاً للمسؤوليات بين أوروبا وجيرانها الجنوبيين.

المراجع

- Eurostat Statistics Explained. (2019). Population Structure and Ageing. European [1]
Commission.
- EC on the Conditions of Entry and Residence/50/Eur-Lex. (2011). Directive 2009 [2]
of Third-Country Nationals for the Purposes of Highly Qualified Employment (EU
Blue Card). Official Journal of the European Union
- Hungary Today. (2018). Orbán Praises Italy's Migration Policy. August 2018 [3]
- [4] أحمد قاسم حسين. (2021). الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة
حالة ليبيا. دورية حكمة، العدد الثاني، كانون الأول/ديسمبر 2021، ص. 89.
- Council of the European Union. (2024). The Council adopts the EU's Pact on [5]
Migration and Asylum. 14 May 2024
- Council of the European Union. (2026). Pact on Migration and Asylum. Updated [6]
12 June 2026
- European Commission. (2023). The European Union and Tunisia: Political [7]
Agreement on a Comprehensive Partnership Package. 16 July 2023
- European Commission. (2024). Migration and Asylum: Africa – Mauritania. [8]
European Commission
- [9] فرانس 24، أكثر من 1500 مهاجر يصلون إلى سبتة من المغرب وسط
تحذيرات من أزمة إنسانية، 30 يوليو/تموز 2026.
- Council of the European Union. (2016). EU-Turkey Statement, 18 March 2016. [10]
Brussels: Council of the European Union
- İçduygu, A., Erder, S., & Gençkaya, Ö. F. (2014). Türkiye'nin Uluslararası [11]
Ulus-devlet Olul umundan Ulus-Ötesi Dönü lümlere. :2023-Göç Politikaları, 1923
43-42, 14, 3, ص. (İ stanbul: Koç Üniversitesi Göç Ara lı tırmaları Merkezi (MiReKoç
Meddeb, Hamza. (2023). Leveraging Lives: Serbia and Illegal Tunisian Migration [12]
to Europe. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 20 March
2023.
- International Organization for Migration (IOM). (2019). Migration Trends from, [13]
to and within the Niger: 2016–2019. IOM Niger
- International Organization for Migration (IOM). (2020). Smuggling of Migrants [14]
on the Central Mediterranean Route: A Review of the Situation in Niger. IOM
- European External Action Service (EEAS). EUCAP Sahel Niger: European Union [15]
Capacity-Building – Civilian Mission. European Union
- European External Action Service (EEAS). (2022). EU Contributes to Improved [16]
Policing of the Sahel. European Union
- European External Action Service (EEAS). (2019). EUCAP Sahel Niger: On Field [17]
Missions for Border Management. European Union

